

تقرير

الراعي على خطى بري: مع قانون بطرس

حسن عليق

يجزم سياسيون في فريق 8 آذار بأن الرئيس نبيه بري جاد في طرحه إعادة إحياء مشروع لجنة فؤاد بطرس للقانون الانتخابي. يجري البحث حالياً في التعديلات الواجب إدخالها على مشروع بطرس، لكي يصبح عدد النواب مناصفة بين الذين يُنتخبون على أساس النسبية في المحافظات، وأولئك الذين سيفوزون وفقاً للنظام الأكثر في الأقضية.

وبحسب مقربين من بري، فإنه منفتح على أي تغييرات ممكن أن تطلب بعض الجهات السياسية إدخالها على تقسيمات الدوائر، وخاصة تلك التي ستجرى الانتخابات فيها وفقاً للنظام النسبي.

ويقول بعض زوار عين التينة الدائمين إن بري يريد من هذا الطرح تهريب البلاد من الأزمة التي سيولدها البقاء على قانون الستين. فقد تناهت إلى مسامع رئيس المجلس معلومات تفيد بأن الرئيس سعد الحريري صار أكثر تمسكاً من ذي قبل بقانون الستين، رطباً بكونه يرى أن النظام السوري يقضي الأشهر الأخيرة من حياته قبل السقوط الحتمي.

وبحسب المعلومات التي تلقاها رئيس حركة أمل، لا يريد الحريري تقديم أي تنازل لخصومه خلال هذه الفترة، في ظل اقتناع الرئيس السابق للحكومة بأن قوى 8 آذار وحلفاءها سيتلقون ضربة موجعة من دمشق لن يكونوا بعدها قادرين على رفع سقف مطالبهم في لبنان. من هنا، ينبع تخوف بري الذي يرى أن الوصول إلى حائط «الستين» سيدخل البلاد في أزمة لا تعرف نهايتها. فحلفاؤه المصرون على تطهير الانتخابات في ظل قانون الستين لا يملكون بعد خريطة طريق واضحة تتيح لهم منع حصول عملية الاقتراع. المقاطعة لن تكون مجدية، بل إنها ستدخل البلاد في نفق «ميثاقى وربما أمني» يصعب الخروج منه من دون ثمن باهظ. والثمن ذاته ستدفعه البلاد إن تقرر تعطيل الانتخابات بالقوة. أمام هذه المخاوف، لجأ بري، مع الذين تربطه بهم علاقات «طيبة» من الوسطيين - وأولهم الرئيس نجيب ميقاتي - إلى البحث جدياً في مشروع بطرس. وبحسب المتابعين، فإن هذا القانون يمنح القوتين المتصارعتين في البلاد الحظوظ ذاتها في الريح والخسارة. وفي العمليات الحسابية المسبقة، فإن المجلس النيابي الذي سينتج مشروع بطرس سيكون شبه مطابق، من ناحية توزيع القوى داخله، للمجلس الحالي. وبالتالي، فإن من سيحسم وجهته السياسية وشكل الحكومة المقبلة هو الكتلة «الوسطية»، أي الرئيس نجيب ميقاتي والنائب وليد جنبلاط وعدد من النواب الذين سيتيح لهم القانون الفوز بسهولة، كالنائب السابق إليي سكاف.

توجه بري الجديد يتقاطع مع الرأي الذي تبناه أخيراً البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي عاد ليصر على رفض قانون الستين. وهو يبدي في بعض مجالسه امتعاضه من الحريري «الموجود خارج لبنان ويريد التحكم بمصائرنا من هناك». كلف أخيراً مجموعة من السياسيين والخبراء دراسة مشاريع القوانين المطروحة، خلصت إلى أن الحل الأقرب إلى التحقق لتخطي الحائط الانتخابي المسدود هو مشروع لجنة بطرس معدلاً. وبدأ بعض أعضاء هذه المجموعة اتصالاته للقاء المرجعيات المارونية الأربع، أي النائبين ميشال عون وسليمان فرنجية والرئيس أمين الجميل ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، لمحاولة تحقيق «إجماع مسيحي» حول هذه الفكرة. ويرى البطريرك الماروني أن إجماعاً كهذا سيشكل رافعة لأي قانون انتخابي، ما سيدفع جميع القوى السياسية الأخرى إلى «الالحاق بنا».

نتيجة ما سبق مرهونة بموقف النائب وليد جنبلاط. فبيده وحده مفتاح تغيير القانون الانتخابي. وحتى اليوم، لا يزال رئيس «جبهة النضال الوطني» مستفزاً من أي طرح تذكر فيه كلمة النسبية. والرجل المستعد للمساومة على أي توجه أو خيار سياسي، «يتكهرب» فور وصول الحديث إلى قانون الانتخابات. لكن حاملي لواء مشروع «لجنة بطرس» يراهنون على أن هاجس «دور الدور» الذي يشغل بال بيك المختارة لن يُمس في أي انتخابات تُجرى وفقاً للقانون المختلط الذي يسوقون له. لم يُسمعوا رأيهم هذا لجنبلاط بعد. وأملهم ضعيف جداً.

لكنهم يعدون مباشرة إلى حيث يقف الرئيس سعد الحريري، أي الأزمة السورية: فماذا لو تيقن جنبلاط، العارف بما يجري في ميادين بلاد الشام، من أن النظام السوري سيصمد طويلاً؟ «قد يتبنى حينها خيار إنقاذ لبنان من شر الستين».

الراعي المنزعج من أداء الحريري عاد إلى الجزم برفض الستين (أرشيف - هيثم الموسوي)

على إيقاع صخبها المعتاد. ينثر صوره عبر هاتفه المحمول، متباهياً بصفاء الجو في المدينة الأميركية، ناسياً أن مدينته تعبق برائحة الدخان والبارود. وحده النائب فادي الهبر يحظى برضى كتائبي هذه الأيام. يُحافظ على حضوره في الجبل، مرهناً على التوافق الدائم بين الدور والمسيحيين في منطقة عاليه. لم يخرج الهبر من أذارية حزب الكتائب، من دون أن يقطع نهائياً العلاقة مع جبهة النائب وليد جنبلاط. حائز لقب «أفضل نائب في الكتائب» على المستويين السياسي والخدمي، ولا سيما أنه حاضر دائماً إلى جانب أهل الجبل، رغم أن «العين بصيرة واليد قصيرة». وأهم ما يمكن تسجيله للهبر، هو مسيرته السياسية التي أظهرت تحولاً إيجابياً، من أداء متوسط إلى أداء مقبول، بحسب زملاء له في الحزب.

على أساسه. وشأن ما تطمح إليه قوى 14 آذار بتأييدها الضمني قانون 2008، يعتبر الحزب أنه يؤول إلى انتزاع الغالبية النيابية منه ويضعها في خصومه، ويمكن المعارضة في انتخابات 2013 من الحصول على 62 نائباً في حدّ أدنى من دون حاجتها إلى تحالف جنبلاط معها، لا يعوزها إذ ذاك بذل جهد غير منهك لبلوغ الأثرية المطلقة التي تضع حكم لبنان، في تقدير حزب الله، بين يدي قوى 14 آذار.

5 - رغم الاعتقاد بأن الانتخابات واقعة في 9 حزيران، إلا أن أحداً من طرفي النزاع لا يستبعد تأجيلها من غير الخوض في ذرائعه، إلا أن أحداً منهما لا يسعه تحمّل وزر المطالبة بتمديد ولاية البرلمان إلى ما بعد الاتفاق على قانون جديد للانتخاب.

6 - بعيداً من الأضواء يجري تبادل اقتراحات وصل صداها إلى بري وميقاتي وجنبلاط تقول بتعديل قانون 2008 ومحاولة تجميله، على نحو يسهل معه تحقيق توافق الحد الأدنى استناداً إلى أربع قواعد: أولاً، تحسين التمثيل المسيحي بإعادة النظر في تقسيم بعض الدوائر بما يقلل من كثافة اقتراع ناخبين غير مسيحيين في حسم مقاعد مسيحية. في أحسن الأحوال إعطاء جدوى للصوت المسيحي في دوائر لا يعطل تقسيمها فاعلية الناخب غير المسيحي، شأن تقسيم عكّار دائرتين إحداهما مسيحية، إلا أن الصوت السنّي يظل فيها يرجح نتائج الاقتراع.

ثانيها، تقسيم للدوائر يؤدي إلى مساواة بين نائب ونائب فلا يُنتخب

على أساسه. وشأن ما تطمح إليه قوى 14 آذار بتأييدها الضمني قانون 2008، يعتبر الحزب أنه يؤول إلى انتزاع الغالبية النيابية منه ويضعها في خصومه، ويمكن المعارضة في انتخابات 2013 من الحصول على 62 نائباً في حدّ أدنى من دون حاجتها إلى تحالف جنبلاط معها، لا يعوزها إذ ذاك بذل جهد غير منهك لبلوغ الأثرية المطلقة التي تضع حكم لبنان، في تقدير حزب الله، بين يدي قوى 14 آذار.

5 - رغم الاعتقاد بأن الانتخابات واقعة في 9 حزيران، إلا أن أحداً من طرفي النزاع لا يستبعد تأجيلها من غير الخوض في ذرائعه، إلا أن أحداً منهما لا يسعه تحمّل وزر المطالبة بتمديد ولاية البرلمان إلى ما بعد الاتفاق على قانون جديد للانتخاب.

6 - بعيداً من الأضواء يجري تبادل اقتراحات وصل صداها إلى بري وميقاتي وجنبلاط تقول بتعديل قانون 2008 ومحاولة تجميله، على نحو يسهل معه تحقيق توافق الحد الأدنى استناداً إلى أربع قواعد: أولاً، تحسين التمثيل المسيحي بإعادة النظر في تقسيم بعض الدوائر بما يقلل من كثافة اقتراع ناخبين غير مسيحيين في حسم مقاعد مسيحية. في أحسن الأحوال إعطاء جدوى للصوت المسيحي في دوائر لا يعطل تقسيمها فاعلية الناخب غير المسيحي، شأن تقسيم عكّار دائرتين إحداهما مسيحية، إلا أن الصوت السنّي يظل فيها يرجح نتائج الاقتراع.

ثانيها، تقسيم للدوائر يؤدي إلى مساواة بين نائب ونائب فلا يُنتخب

قلبتان كبيرتان؟

4 - خلافاً للأفراء الآخرين، يغالي حزب الله في رفض قانون 2008 عندما يعده «مشروع حرب» ويؤكد معارضة قاطعة لإجراء الانتخابات النيابية



6 - بعيداً من الأضواء يجري تبادل اقتراحات وصل صداها إلى بري وميقاتي وجنبلاط تقول بتعديل قانون 2008 ومحاولة تجميله، على نحو يسهل معه تحقيق توافق الحد الأدنى استناداً إلى أربع قواعد: أولاً، تحسين التمثيل المسيحي بإعادة النظر في تقسيم بعض الدوائر بما يقلل من كثافة اقتراع ناخبين غير مسيحيين في حسم مقاعد مسيحية. في أحسن الأحوال إعطاء جدوى للصوت المسيحي في دوائر لا يعطل تقسيمها فاعلية الناخب غير المسيحي، شأن تقسيم عكّار دائرتين إحداهما مسيحية، إلا أن الصوت السنّي يظل فيها يرجح نتائج الاقتراع.

ثانيها، تقسيم للدوائر يؤدي إلى مساواة بين نائب ونائب فلا يُنتخب

على أساسه. وشأن ما تطمح إليه قوى 14 آذار بتأييدها الضمني قانون 2008، يعتبر الحزب أنه يؤول إلى انتزاع الغالبية النيابية منه ويضعها في خصومه، ويمكن المعارضة في انتخابات 2013 من الحصول على 62 نائباً في حدّ أدنى من دون حاجتها إلى تحالف جنبلاط معها، لا يعوزها إذ ذاك بذل جهد غير منهك لبلوغ الأثرية المطلقة التي تضع حكم لبنان، في تقدير حزب الله، بين يدي قوى 14 آذار.

5 - رغم الاعتقاد بأن الانتخابات واقعة في 9 حزيران، إلا أن أحداً من طرفي النزاع لا يستبعد تأجيلها من غير الخوض في ذرائعه، إلا أن أحداً منهما لا يسعه تحمّل وزر المطالبة بتمديد ولاية البرلمان إلى ما بعد الاتفاق على قانون جديد للانتخاب.

6 - بعيداً من الأضواء يجري تبادل اقتراحات وصل صداها إلى بري وميقاتي وجنبلاط تقول بتعديل قانون 2008 ومحاولة تجميله، على نحو يسهل معه تحقيق توافق الحد الأدنى استناداً إلى أربع قواعد: أولاً، تحسين التمثيل المسيحي بإعادة النظر في تقسيم بعض الدوائر بما يقلل من كثافة اقتراع ناخبين غير مسيحيين في حسم مقاعد مسيحية. في أحسن الأحوال إعطاء جدوى للصوت المسيحي في دوائر لا يعطل تقسيمها فاعلية الناخب غير المسيحي، شأن تقسيم عكّار دائرتين إحداهما مسيحية، إلا أن الصوت السنّي يظل فيها يرجح نتائج الاقتراع.

ثانيها، تقسيم للدوائر يؤدي إلى مساواة بين نائب ونائب فلا يُنتخب

على أساسه. وشأن ما تطمح إليه قوى 14 آذار بتأييدها الضمني قانون 2008، يعتبر الحزب أنه يؤول إلى انتزاع الغالبية النيابية منه ويضعها في خصومه، ويمكن المعارضة في انتخابات 2013 من الحصول على 62 نائباً في حدّ أدنى من دون حاجتها إلى تحالف جنبلاط معها، لا يعوزها إذ ذاك بذل جهد غير منهك لبلوغ الأثرية المطلقة التي تضع حكم لبنان، في تقدير حزب الله، بين يدي قوى 14 آذار.

5 - رغم الاعتقاد بأن الانتخابات واقعة في 9 حزيران، إلا أن أحداً من طرفي النزاع لا يستبعد تأجيلها من غير الخوض في ذرائعه، إلا أن أحداً منهما لا يسعه تحمّل وزر المطالبة بتمديد ولاية البرلمان إلى ما بعد الاتفاق على قانون جديد للانتخاب.

6 - بعيداً من الأضواء يجري تبادل اقتراحات وصل صداها إلى بري وميقاتي وجنبلاط تقول بتعديل قانون 2008 ومحاولة تجميله، على نحو يسهل معه تحقيق توافق الحد الأدنى استناداً إلى أربع قواعد: أولاً، تحسين التمثيل المسيحي بإعادة النظر في تقسيم بعض الدوائر بما يقلل من كثافة اقتراع ناخبين غير مسيحيين في حسم مقاعد مسيحية. في أحسن الأحوال إعطاء جدوى للصوت المسيحي في دوائر لا يعطل تقسيمها فاعلية الناخب غير المسيحي، شأن تقسيم عكّار دائرتين إحداهما مسيحية، إلا أن الصوت السنّي يظل فيها يرجح نتائج الاقتراع.

ثانيها، تقسيم للدوائر يؤدي إلى مساواة بين نائب ونائب فلا يُنتخب

على أساسه. وشأن ما تطمح إليه قوى 14 آذار بتأييدها الضمني قانون 2008، يعتبر الحزب أنه يؤول إلى انتزاع الغالبية النيابية منه ويضعها في خصومه، ويمكن المعارضة في انتخابات 2013 من الحصول على 62 نائباً في حدّ أدنى من دون حاجتها إلى تحالف جنبلاط معها، لا يعوزها إذ ذاك بذل جهد غير منهك لبلوغ الأثرية المطلقة التي تضع حكم لبنان، في تقدير حزب الله، بين يدي قوى 14 آذار.

5 - رغم الاعتقاد بأن الانتخابات واقعة في 9 حزيران، إلا أن أحداً من طرفي النزاع لا يستبعد تأجيلها من غير الخوض في ذرائعه، إلا أن أحداً منهما لا يسعه تحمّل وزر المطالبة بتمديد ولاية البرلمان إلى ما بعد الاتفاق على قانون جديد للانتخاب.

6 - بعيداً من الأضواء يجري تبادل اقتراحات وصل صداها إلى بري وميقاتي وجنبلاط تقول بتعديل قانون 2008 ومحاولة تجميله، على نحو يسهل معه تحقيق توافق الحد الأدنى استناداً إلى أربع قواعد: أولاً، تحسين التمثيل المسيحي بإعادة النظر في تقسيم بعض الدوائر بما يقلل من كثافة اقتراع ناخبين غير مسيحيين في حسم مقاعد مسيحية. في أحسن الأحوال إعطاء جدوى للصوت المسيحي في دوائر لا يعطل تقسيمها فاعلية الناخب غير المسيحي، شأن تقسيم عكّار دائرتين إحداهما مسيحية، إلا أن الصوت السنّي يظل فيها يرجح نتائج الاقتراع.

ثانيها، تقسيم للدوائر يؤدي إلى مساواة بين نائب ونائب فلا يُنتخب

على أساسه. وشأن ما تطمح إليه قوى 14 آذار بتأييدها الضمني قانون 2008، يعتبر الحزب أنه يؤول إلى انتزاع الغالبية النيابية منه ويضعها في خصومه، ويمكن المعارضة في انتخابات 2013 من الحصول على 62 نائباً في حدّ أدنى من دون حاجتها إلى تحالف جنبلاط معها، لا يعوزها إذ ذاك بذل جهد غير منهك لبلوغ الأثرية المطلقة التي تضع حكم لبنان، في تقدير حزب الله، بين يدي قوى 14 آذار.

وفرة الفيتوات
تفتح الباب على «تجميك»
قانون 2008مساواة بين ناخب
ونائب ونائب ونائبتمكث كتلة
الكتائب تحت المجهر
وتخضع للمحاسبة
النظرية لا العملية

في الكتائب، نائب تسكنه العقدة البترونية. إنه سامر سعادة، نائب الحزب في مدينة طرابلس، لكنه يسعى إلى تحصيل ما زرعه والده جورج سعادة في البترون. استرجاع إرث الأجداد، هو الشغل الشاغل لسعادة. لكن، أين هو نائب طرابلس الذي ما زال أمر ترشيحه يطرح علامة استفهام؟ إنه في لاس فيغاس يقضي عطلته بهدوء، في وقت تشتعل فيه مدينة طرابلس

مسؤولين بارزين في الكتائب، «لم يستطع إليي ماروني بعد الخروج من قضية اغتيال أخيه، التي تشكل خطأ أحمر لكل ممارساته».

الأشرفية لنديم الجميل. يقتنع الأخير بهذه المقولة. فحلم «البشير» بدأ من هنا، ولا أحد يستطيع قتله. هناك، يتصرف الوريث الثاني بصفته الحاكم بأمره. استطاع تثبيت قدميه في الإسفلت، رغم أنه ما زال متكللاً على الرافعة التي تشكلها صورة بشير الجميل والمؤسسة التي تحمل اسمه في المنطقة. «مشكلة نديم» بحسب المتعصبين أنفسهم، «أنه لم يفهم بعد كيفية الفصل بين النزاع العائلي الداخلي مع أولاد العم، واللعبة الديمقراطية داخل الحزب. يفرض نفسه كأمر واقع، متخطياً المكتب السياسي. لا يخضع لأي آلية، مترعباً على عرش الأشرفية الكتائبي، شاء الحزب أو أبي».